الأمم المتحدة S/2024/642

مجلس الأمن

Distr.: General
30 August 2024
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 2698 (2023)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2698 (2023)، الذي جدد فيه المجلس الأذونات الممنوحة في الفقرات 7 إلى 10 من القرار 2240 (2015)، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار 2698 (2023) بعد 11 شهرا من اتخاذه، ولا سيما في ما يتعلق بتنفيذ الفقرات 7 إلى 10 من القرار 2240 (2015).

2 - ويتناول التقرير المستجدات التي طرأت منذ صدور التقرير السابق في 30 آب/أغسطس 2023 وحتى 10 آب/أغسطس 2024. وتستند المعلومات والملاحظات الواردة في التقرير إلى التقارير المقدمة من الدول الأعضاء والهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة وكيانات منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا - تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في البحر الأبيض المتوسط قبالة الساحل الليبي

ألف - المستجدات على امتداد طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى

3 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت الظروف الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية الهشة إلى تدفقات كبيرة للهجرة داخل أفريقيا، وكذلك إلى المغادرة إلى أوروبا. ولم تظل طريقُ البحر الأبيض المتوسط الوسطى الطريقَ الأكثر نشاطًا فحسب، بل أضحت أيضا أكثر طرق الهجرة إلى أوروبا تسببا في الهلاك، إذ لاقى الآلاف حتفهم أثناء رحلتهم. ومع ذلك، انخفض العدد الإجمالي للمهاجرين واللاجئين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط ويلقون حتفهم ويُفقَدون فيه مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقدّرت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) أن 1 920 شخصا لقوا حتفهم أو فُقدوا في البحر الأبيض المتوسط بين 1 أيلول/سبتمبر 2023 و 10 آب/أغسطس 2024، بانخفاض بنسبة 42,6 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق التي توفيَ أو فُقد خلالها ما لا يقل

الرجاء إعادة استعمال الورق

عن 345 3 شخصا. وتفيد التقديرات بأن 920 1 شخصا من الأشخاص الـ 362 1 الذين لقوا حتفهم أو فُقدوا، توفوا أو فُقدوا على امتداد طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى وحدها. ووثّقت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين وفاة أو اختفاء ما لا يقل عن 371 لاجئا ومهاجرا على امتداد طريق البحر الأبيض المتوسط الغربية (مقارنة بـ 442 في الفترة المشمولة بالتقرير السابق)، و 179 على امتداد طريق البحر الأبيض المتوسط الشرقية (مقارنة بـ 361 في الفترة المشمولة بالتقرير السابق).

4 - ومن الأمثلة على استمرار هذه الخسائر في الأرواح، غرق سفينة قبالة الساحل الليبي في 16 كانون الأول/ديسمبر 2023، ما أدى إلى وفاة 61 مهاجرا كانوا ركبوا السفينة من زوارة على الساحل الغربي لليبيا. وإضافة إلى ذلك، في 16 حزيران/يونيه 2024، غرق مركبان بالقرب من ساحل لامبيدوزا، ما أدى إلى وفاة 11 شخصاً تأكدت وفاتهم في حين لا يزال 60 مهاجراً في عداد المفقودين. وبحسب تقديرات المنظمة الدولية للهجرة، من المرجح أن يكون عدد أكبر من الناس غرق على امتداد طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى بسبب "المراكب الغارقة المختفية"، إذ يتعذر في حالة المراكب التي تنقل لاجئين ومهاجرين تحديد آخر موقع لها. ووثّقت المنظمة الدولية للهجرة انتشال 196 رفات بشرية لم يمكن إقامة أي صلة بينها وبين أي حطام لسفينة معروفة الهوية خلال الفترة الممتدة من 30 آب/أغسطس 2023 إلى 19 تموز/يوليه 2024.

5 - وبحسب المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين، وصل نحو 462 165 شخصا إلى أوروبا على امتداد الطرق البحرية الرئيسية الثلاث في البحر الأبيض المتوسط بين 1 أيلول/سبتمبر 2023 و 10 آب/أغسطس 2024، بانخفاض نسبته 21 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وسلك طريقَ البحر الأبيض المتوسط الوسطى نحو 981 77 لاجئا ومهاجرا وصلوا عن طريق البحر إلى إيطاليا ومالطة، بانخفاض نسبته 45 في المائة في حالات الوصول عن طريق البحر مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (514 133). وخلال الفترة الممتدة من 1 أيلول/سبتمبر 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، انطلق معظمهم من ليبيا (47 في المائة) وتونس (48 في المائة)، في حين انطلقت أعداد أقل من تركيا والجزائر.

6 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصل أكثر من 295 32 مهاجرا ولاجئا (82 في المائة من الرجال و 4 في المائة من النساء و 14 في المائة من الأطفال) إلى إيطاليا قادمين من ليبيا مقارنة بـ 529 57 خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وظلت تونس البلدَ الرئيسي الذي غادر منه المهاجرون بشكل غير نظامي نحو إيطاليا، حيث وصل إلى إيطاليا 042 33 وافدا من تونس مقارنةً بـ 295 32 وافدا من ليبيا بين 1 أيلول/سبتمبر 2023 و 30 حزيران/يونيه 2024. ومع ذلك، وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2024، غادر عدد أكبر من الأفراد من ليبيا (582 14) مقارنة بتونس (233 10)، ما يشير إلى انعكاس في هذا الاتجاه.

7 - ومع أن الأمم المتحدة لا تزال تفتقر إلى إمكانية الوصول الكامل إلى نقاط الانطلاق في شرق ليبيا، فإن البيانات الواردة من بلدان المقصد تشير إلى أن المهاجرين واللاجئين غادروا من شرق ليبيا بأعداد قليلة. وتحول الاتجاهُ السابق للمغادرة من شرق ليبيا على متن سفن كبيرة إلى غرب ليبيا بحلول أيلول/سبتمبر 2023.

8 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُخدمت أيضا قوارب خشبية ومطاطية أصغر حجماً في رحلات المغادرة من الجزء الغربي من البلاد. وظل الخط الساحلي الغربي بين زوارة ومصراتة هو نقطة الانطلاق الرئيسية للمهاجرين واللاجئين من ليبيا. وذكر المهاجرون الذين شملهم استقصاء أجرته المنظمة الدولية

للهجرة في إيطاليا أن صـــبراطة (31 في المائة) وزوارة (20 في المائة) والزاوية (15 في المائة) وتاجوراء (16 في المائة) وسـرت (11 في المائة) هي حتى تاريخه في عام 2024 مراكز المغادرة الرئيسـية. وكانت الجنسيات الأكثر شيوعاً للمهاجرين المغادرين من ليبيا في عام 2024 حتى الآن هي البنغلاديشية والمصرية والإريترية والباكستانية والسورية.

عمليات الاعتراض والبحث والإنقاذ في البحر

9 - أبلغت العملية العسـكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسـط (عملية إيريني) أن 294 50 مهاجرا أُنقذوا أو اعتُرضوا في 1122 عملية نفذتها أصول مختلفة[1] في منطقة عملياتها في البحر الأبيض المتوسط بين 31 أغسطس/آب 2023 و 10 آب/أغسطس 2024. وبحسب المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين، نفذت ما بين 31 آب/أغسطس 2023 و 15 حزيران/يونيه 2024 كيانات ليبية بشكل رئيسي 152 عملية من هذه العمليات، وهي خفر السواحل الليبي (91 في المائة) والإدارة العامة لأمن السواحل (4 في المائة). أما العمليات المتبقية (5 في المائة) فقامت بها سلطات بحرية أخرى وقوارب صيد.

10 - وبحسب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة) ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان)، حافظت قوةُ المهام الخاصة في لواء طارق بن زياد و "البحريةُ الليبية" التابعتان للجيش الوطني الليبي في الشرق على تواجدهما في جميع المناطق الممتدة من سرت إلى طبرق وواصلت مشاركتهما في عمليات الاعتراض البحري والبري. كما واصلت جهات مسلحة ليبية أخرى، بينها جهاز دعم الاستقرار، تنفيذ عمليات الاعتراض.

11 - واستمر أيضا اعتراضُ القوارب التي تحمل لاجئين ومهاجرين وإعادتُهم إلى ليبيا من مناطق خارج المياه الإقليمية للبلد والمنطقة المتاخمة. وبحسب الأمم المتحدة، اعترضت الجهات الليبية الفاعلة في منطقة البحث والإنقاذ المالطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما لا يقل عن ستة قوارب (على متنها نحو 395 شخصا)، بينها قاربان اعترضهما لواء طارق بن زياد وثلاثة قوارب اعترضها خفر السواحل الليبي وقارب واحد نقلت ركابَه إلى ليبيا ما لا يقل عن ثلاث سفن تجارية.

12 - وأفادت مفوضية شؤون اللاجئين أيضا بأن 847 شخصا من الذين انطلقوا من ليبيا بين أيلول/سبتمبر 2023 و 10 آب/أغسطس 2024، أُنزلوا في تونس بعدما أنقذتهم السلطات التونسية أو اعترضت سبيلهم في البحر. وأفادت المنظمة الدولية للهجرة أنها قامت منذ 30 آب/أغسطس 2023، بناءً على طلب السلطات المختصة، بمساعدة 184 مهاجرا أنقذهم الحرس الوطني التونسي في خمس عمليات ونقلهم إلى نقطة الإنزال.

13 - وفي شباط/فبراير 2024، أصدرت عدة منظمات غير حكومية بيانا مشتركا أعربت فيه عن قلقها من خطر حصول وفيات في منطقة البحر الأبيض المتوسط الوسطى بسبب إعاقة عمليات البحث والإنقاذ في البحر وعرقلة عمل سفن الإنقاذ الخاصة[2]. وجاء في البيان أن تطبيق السلطات الإيطالية لقانون عام 2023 يمس بالقدرة على الاضطلاع بأنشطة البحث والإنقاذ في البحر، حيث ينص، في جملة أحكام أخرى،

(1) المنظمات غير الحكومية، وخفر السواحل في الدول الأوروبية والسفن التجارية، بالتنسيق من مراكز تنسيق الإنقاذ المختصة.

(2) https://en.emergency.it/press-releases/joint-statement-italys-obstruction-of-search-and-rescue-activities-is-endangering-peoples-lives/.

على أن سفن الإنقاذ التابعة للمنظمات غير الحكومية يجب أن تتوجه فورًا إلى الموانئ المحددة بعد عملية الإنقاذ، مما قد يجبرها على تجاهل القوارب الأخرى التي تواجه ظروفا عسيرة في المنطقة

عمليات الإعادة إلى ليبيا

14 - بحسب المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين، أنقذت السلطات الليبية أو اعترضت وأعادت إلى ليبيا ما لا يقل عن 517 19 لاجئا ومهاجرا (76 في المائة منهم من الرجال و 7 في المائة من النساء و 5 في المائة من الأطفال و 12 في المائة مجهولو الهوية) في الفترة بين أيلول/سبتمبر 2023 وآب/أغسطس 2024، بانخفاض نسبته 2,7 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق التي أعادت فيها السلطات الليبية أكثر من 078 20 لاجئا ومهاجرا إلى ليبيا.

15 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبحسب عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، ظلت ليبيا غير آمنة لإنزال المهاجرين واللاجئين الذين جرى اعتراضهم أو إنقاذهم في البحر. واستناداً إلى مقابلات أُجريت مع الناجين، أشارت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية حقوق الإنسان ومفوضية شؤون اللاجئين والبعثة إلى أن المهاجرين واللاجئين نُقلوا، فور اعتراضهم وإعادتهم، إلى مراكز احتجاز رسمية ومرافق احتجاز غير رسمية، حيث واجهوا مخاطرَ عالية من الوقوع ضحية الاستغلال وغيرَ ذلك من حالات الضعف، بما في ذلك مخاطر الموت والاختفاء والاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنساني والاتجار والاستخدام المفرط للقوة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المرتكبة من قبل جهات حكومية وجهات غير تابعة للحكومة[3].

باء - الأساليب المتَّبعة من قبل مهرّبي المهاجرين والمتَّجرين بالأشخاص

16 - ظلت الجهات الحكومية أو الجهات شبه التابعة للدولة في ليبيا ضالعة في الاتجار بالمهاجرين وتهريبهم واحتجازهم وابتزازهم. وأفيد بأن هذه الجهات نقلت المهاجرين الذين جرى اعتراضهم إلى مرافق احتجاز غير رسمية، حيث تعرضوا للابتزاز للحصول على فدية، وفي حال إطلاق سراحهم، كانوا عرضة لخطر إعادة الاتجار بهم. وفي الزاوية تحديدا، شارك خفر السواحل الليبي في نقل المهاجرين إلى مراكز احتجاز يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية التابع لوزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية[4]. وتلقت البعثة ومفوضية حقوق الإنسان تقارير تفيد بأن مهاجرات محتجَزات في مركز احتجاز الزاوية نُقلنَ لاحقا إلى مرافق احتجاز غير رسمية، حيث أفيد بأنهن تعرضن للابتزاز ولم يُسمح لهن بالتواصل مع عائلاتهن إلا لطلب المال مقابل الإفراج عنهن.

17 - ولوحظ وضع مماثل في نقطة الإنزال عند مصفاة الزاوية. ومن دون التنسيق مع الجهات الرسمية المعنية بالبحث والإنقاذ، أفيد بأن جهاز دعم الاستقرار، الذي يعمل حاليًا تحت اسم "الإدارة العامة لأمن السواحل"، شارك في اعتراض المهاجرين ونقلهم إلى "سجن أسامة"، وهو مرفق احتجاز غير رسمي في الزاوية، حيث أفيد بأن مئات المهاجرين، بينهم أطفال ونساء، احتُجزوا لفترات طويلة وتعرضوا للابتزاز.

(3) عملت كيانات الأمم المتحدة، بما فيها البعثة ومفوضية حقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين، على جمع المعلومات والتحقق منها من خلال إجراء مقابلات مع الأفراد المفرج عنهم والناجين وأفراد أسرهم والمحامين والمنظمات التي تُعنى بحقوق الإنسان وبالمهاجرين، والمعلومات المستقاة من مصادر مفتوحة، بما في ذلك وسائل الإعلام.

(4) انظر https://www.smallarmssurvey.org/sites/default/files/resources/SAS-SANA-Report-2024-Zawiya-EN.pdf.

وأُفيد أيضـــا بأنه تم تأجير مهاجرين للقيام بعمل قســـري، أو بيعوا لمراكز أو مهربين آخرين أو أُفرِجَ عنهم مقابل مبالغ مالية.

18 - وتلقت البعثة ومفوضية حقوق الإنسان تقارير لم يتسنَّ التحقق من صحتها تشير إلى أن مهاجرين وطالبي لجوء ولاجئين أُجبروا على السير في مناطق صحراوية نائية ووُضعوا في سيارات واقتيدوا إلى مواقع مختلفة دون أي توضيح أو إشارة إلى الوجهة التي اقتيدوا إليها. كما تلقت البعثة ومفوضية حقوق الإنسان تقارير من ناجين وشـــهود تفيد عن ارتكاب عنف جنســـي في ســـياق تهريب البشـــر والاتجار بهم وحرمان من الحرية. ومع أنه كان من الصـــعب التحقق من الحوادث الفردية المبلّغ عنها، فقد أكدت البعثة وجود نمط ثابت من الإفادات عن ارتكاب العنف الجنسي والاسترقاق والاستغلال التي يستهدف الأشخاص المتنقلين في جميع أنحاء ليبيا.

19 - وفي 18 آذار/مارس 2024، اكتشـــف جهاز المباحث الجنائية مقبرة جماعية بالقرب من ســـبها في الشـــويرف جنوب غرب ليبيا. واحتوت المقبرة على 65 جثة يُعتقد أنها تعود لمهاجرين. وأفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن هذه الوفيات حصـــلت أثناء عملية تهريب عبر الصـــحراء. واســـتنادا إلى تقارير إعلامية غير مؤكَّدة، بدأت الســـلطات تحقيقًا في هذه الوفيات شـــملت أخذ عينات من الحمض النووي الريبوزي لأغراض تحديد هوية أصحابها.

20 - ولم تستجب السلطات العامة المختصة، بما فيها وزارة العدل ووزارة الداخلية، لطلبات كيانات الأمم المتحدة التي كانت تسعى إلى الحصول على معلومات عن قضية المهاجرين المفقودين. وتواصلت البعثة ومفوضية حقوق الإنسان مع مسؤولين من مركز الخبرة القضائية والبحوث التابع لوزارة العدل والهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين للتحقق من المعلومات وتوضـــيح الملابســـات المحيطة بالوفيات في المقابر الجماعية في الشـــويرف وفي مناطق أخرى مشـــتبه بها في آذار/مارس وتموز/يوليه 2024، على التوالي. وحتى 10 آب/أغسطس، لم تكن السلطات قد استجابت لهذا الطلب.

21 - وبشـــكل عام، ظلت الجهاتُ التابعة للدولة الضـــالعةُ في الاتجار والتهريب تتمتع بالإفلات من العقاب. وبحســـب معلومات جرى التحقق منها تلقتها البعثة ومفوضـــية حقوق الإنســـان، تمكن العديد من الأفراد الـذين أُلقي القبض عليهم واتُهموا بجرائم تتعلق بـالاتجـار من تجنـب المحـاكمـة أو الهروب من الاحتجاز. وواصـلت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضـية شـؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسـف) التواصـل مع المجتمعات المحلية على امتداد الطرق الرئيسـية بغية التوعية بالمخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية عن طريق المهربين، وإسـداء النصـح إلى الناس حول كيفية الحصـول على الحماية والمساعدة في بلدانهم الأصلية وبلدان العبور على طول تلك الطرق.

22 - وظل المجال البحري الليبي أيضـــا ينطوي على تحديات متعلقة بالأمن والحوكمة وإنفاذ القانون، الأمر الذي يتيح تهريب المهاجرين والاتجار بالبشـــر. وأدى اســـتمرار غياب هيكل موحد للحوكمة البحرية والموانئ وضـــلوع جهات فاعلة متعددة إلى تعقيد الجهود المبذولة للإنفاذ الفعال للقانون البحري. وظلت قدرة القضـــاء الجنائي الليبي على مباشـــرة الإجراءات القانونية، بما في ذلك ما يتعلق بالجرائم البحرية، محدودة، مع وجود مخاوف من عدم مراعاة الأصول القانونية.

جيم - وضع المهاجرين واللاجئين في ليبيا

23 - حتى أيار/مايو 2024، أفادت المنظمة الدولية للهجرة عن وجود ما مجموعه 304 725 مهاجرين ولاجئين من أكثر من 44 جنسية في ليبيا[5]. وأفيد بأن نحو 8 من كل 10 مهاجرين (78 في المائة) كانوا من مواطني البلدان المجاورة، بينها النيجر (25 في المائة) ومصر (22 في المائة) والسودان (20 في المائة) وتشاد (11 في المائة)، وبدرجة أقل، تونس (1 في المائة). وكان معظم المهاجرين الذين حددتهم المنظمة الدولية للهجرة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (48 في المائة) أو شمال أفريقيا (44 في المائة) إلى جانب أقلية من الشرق الأوسط (4 في المائة) أو آسيا (4 في المائة). وكان العدد الأكبر من المهاجرين موجودا في المناطق الساحلية لطرابلس (16 في المائة) وبنغازي (11 في المائة) ومصراتة (11 في المائة) وأجدابيا (7 في المائة) والمرقب (7 في المائة) والزاوية (7 في المائة).

24 - وذكر معظم المهاجرين واللاجئين الذين شملهم استقصاء أجرته المنظمة الدولية للهجرة أن الأسباب الاقتصادية هي الدافع الرئيسي للهجرة (85 في المائة). وينطبق هذا الأمر بصرف النظر عن الجنس أو الفئة العمرية أو منطقة البلدان الأصلية (باستثناء أولئك القادمين من الشرق الأوسط الذين كانت القضايا الأمنية في بلدانهم الأصلية هي السبب الرئيسي بالنسبة إليهم). ومن العوامل الرئيسية التي ذُكرت، عدمُ كفاية الدخل (49 في المائة) ونقص فرص العمل في البلد الأصلي (19 في المائة) وكذلك البحث عن خيارات عمل في ليبيا (16 في المائة). وأشار ما مجموعه 38 في المائة من المهاجرين الذين قابلتهم المنظمة الدولية للهجرة إلى أنهم يعتزمون البقاء في ليبيا، بينما أعلن 14 في المائة منهم عن رغبتهم في العودة إلى بلدهم الأم، و 7 في المائة عن رغبتهم في الهجرة إلى بلد آخر انطلاقا من ليبيا، في حين لم يفد 41 في المائة منهم عن وجود نية محددة لديهم.

25 - ولم تكن في حوزة معظم المهاجرين واللاجئين وثائق سفر. وتبين بنتيجة المقابلات التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة مع 381 4 مهاجرا فرديا بين تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وكانون الثاني/يناير 2024 وجودُ صلة قوية بين عدم حيازة وثائق سفر (كإجازة العمل أو جواز السفر) وارتفاع مستوى الضعف[6]، إذ تترتب على عدم حيازة وثائق السفر زيادةُ الاعتماد على المهربين ومحدودية الوصول إلى آليات الحماية وشبكات الأمان، بما في ذلك القدرة على الوصول إلى الخدمات القنصلية. وغالب الظن أن المهاجرين الذين لا يحملون وثائق سفر سيواجهون مشاكل مالية وأخرى تتعلق بسلامتهم فضلا عن انعدام الأمن الغذائي ونقص مياه الشرب إضافة إلى صعوبة أكبر في الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل.

26 - كما أبرزت المقابلات التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة مع 418 3 مهاجرا ولاجئا بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2023 وجود صلة قوية بين تغير المناخ في البلدان الأصلية والعوامل الدافعة للهجرة على امتداد طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى[7]. وتبيَّن للمنظمة الدولية للهجرة

(5) ظل عدد المهاجرين في ليبيا يرتفع ارتفاعا طفيفا (زائدا 1 في المائة) مقارنة بجولة جمع البيانات السابقة، وفقا لاتجاه بدأ في كانون الأول/ديسمبر 2023.

(6) مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبُّع النزوح (https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM-Libya_travel-documents-study_30-04-2024.pdf).

(7) https://dtm.iom.int/reports/aftershock-assessment-how-climate-change-influencing-migration-and-vulnerability-libya?close=true.

أن الأحداث المتصلة بالمناخ شكلت عوامل دفع غير مباشرة للهجرة، وغالباً ما يكون ذلك من خلال تأثيرها على الاقتصادات المحلية والعمال المحليين، لا سيما بالنسبة إلى من يعتمدون على الزراعة[8]. وكان ربع المهاجرين الذين جرت مقابلتهم في ليبيا عانوا ما لا يقل عن صدمة مناخية واحدة أو عامل إجهاد واحد في السنة السابق للهجرة إلى ليبيا، وقدَّرت نسبة 56 في المائة منهم أن هذه الصدمة كان لها تأثير شديد على رفاههم، كأمنهم الغذائي ومستويات دخلهم. وكانت الصدمات الأكثر شيوعا التي ذُكرت هي موجات الحر (أو ازدياد عدد الأيام الحارة) (21 في المائة)، وموجات البرد أو الصقيع (14 في المائة) والجفاف (13 في المائة). وبشكل عام، أفاد مهاجران من كل 5 مهاجرين (40 في المائة) أنهما عانيا نقصا في الفرص المدرة للدخل بسبب الصدمة (الصدمات) المتصلة بالمناخ في بلدهما الأصلي قبل الهجرة إلى ليبيا. أما المهاجرون الذين كانوا عانوا من صدمة مناخية في السنة السابقة لهجرتهم إلى ليبيا فقد كان لديهم مستوى أعلى من الديون، وكان أداؤهم أسوأ في ليبيا، حيث واجهوا صعوبات مالية ومشاكل تتعلق بسلامتهم وبانعدام الأمن الغذائي ونقص مياه الشرب ومحدودية أو انعدام الرعاية الصحية.

27 - وحتى 10 آب/أغسطس، كان مسجلا لدى مفوضية شؤون اللاجئين 685 66 لاجئا في ليبيا. ومن بين هؤلاء، كان 377 41 من الرجال و 309 25 من النساء، منهم 211 24 طفلا (146 13 فتى و 066 11 فتاة) و 233 1 مسنا. ومن الجنسيات التسع التي أذنت السلطات الليبية للمفوضية بتسجيلها، ظلت الجنسيتان السودانية والسورية تشكلان أكبر المجموعات، تليهما الإريترية فالإثيوبية.

28 - وظلت القيود على الوصول المباشر من قبل مفوضية شؤون اللاجئين إلى نقاط الإنزال في طرابلس مفروضة منذ حزيران/يونيه 2022، مع استمرار إجراءات التدخل التي تتخذها لجنة الإنقاذ الدولية وهي الشريك المنفِّذ لمفوضية شؤون اللاجئين. كما أدى عدم وصول وكالات الأمم المتحدة إلى مرافق الاحتجاز دون عوائق وبشكل مجدٍ ومنتظم إلى إعاقة قدرتها على تقديم المساعدة الإنسانية والحماية المنقذة للحياة إلى المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء.

29 - واستمر الاحتجاز التعسفي للاجئين والمهاجرين في ليبيا في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية من قبل جهات تابعة للحكومة. وحتى 10 آب/أغسطس 2024، سجلت مفوضية حقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة بأن 14 من أصل 30 مركزا رسميا لاحتجاز اللاجئين والمهاجرين في ليبيا تعمل تحت إشراف جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية هي مراكز احتجاز عاملة. وكانت أربعة من تلك المراكز تعمل في منطقة طرابلس الكبرى، وهي مراكز طريق السكة وطريق المطار وعين زارة وأبو سليم. وقام جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية بتصنيف كلٍ من مراكز الاحتجاز تبعاً لسبب الاحتجاز و/أو تكوين المحتجزين من حيث الجنس والعمر. وعلى سبيل المثال، يأوي مركز طريق السكة المهاجرين غير النظاميين الذين هم في طور العودة الطوعية إلى الوطن، فضلا عن اللاجئين والمهاجرين الذين يخضعون للتحقيق أو لإجراءات الترحيل المتخذة من قبل مكتب النائب العام. ويستوعب مركزا احتجاز عين زارة وطريق المطار الرجالَ والفتيانَ

(8) من بين المهاجرين الذين أبلغوا عن تعرضهم لصدمة في السنة السابقة لهجرتهم (29 في المائة من المجيبين الذين شملهم الاستقصاء في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2024)، كانت الصدمات الأكثر شيوعا اقتصادية (مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والإنتاج الزراعي المنخفض أو الآخذ بالانخفاض)، ومتعلقة بأسباب شخصية (مثل البطالة) وسياسية (مثل النزاعات المسلحة والعنف والنزوح) - والعديد منها مرتبط بشكل غير مباشر بتغير المناخ. وعموما، اعتبرت نسبة 1 في المائة من المهاجرين التدهور البيئي البطيء الظهور (مثل الجفاف وتغير أنماط هطول الأمطار) أو الكوارث المفاجئة (مثل الفيضانات والزلازل) دافعا رئيسيا للهجرة.

غير المصحوبين بذويهم، في حين أن مركز أبو سليم هو مركز الاحتجاز الوحيد الذي يأوي النساء والفتيات غير المصحوبات بذويهن والأطفال دون سن الرابعة برفقة أمهاتهم.

30 - وحتى 10 آب/أغسطس 2024، كان محتجزا في مراكز الاحتجاز الرسمية أكثر من 048 5 شخصا، بينهم 786 شخصا في حاجة إلى حماية دولية. وأفيدَ عن وجود ما يقدَّر بـ 500 3 شخص إضافي محتجزين في مرافق احتجاز غير رسمية في طرابلس (في المباني وتاجوراء) وشمال غرب ليبيا (في النصر وبئر الغنم/وادي الحي ونالوت والزاوية). وحتى 10 آب/أغسطس 2024، كان نحو 7 في المائة من المحتجزين هم من النساء. وبحسب المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين، فحتى 10 آب/أغسطس 2024، كان ما يقدَّر بـ 99 طفلا (49 فتى و 50 فتاة) محتجزين تعسفا[9] في مراكز الاحتجاز الـ 14 الخاضعة لسيطرة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. كما أفيد بأن آلافا غيرهم محتجزون من قبل جهاز دعم الاستقرار في ثلاثة مرافق احتجاز غير رسمية معروفة (هي مياح والزهراء والنصر)، يتعذر على كيانات الأمم المتحدة الوصول إليها.

31 - وبحسب البعثة، ظل المهاجرون واللاجئون المحتجزون في ليبيا عرضة لاحتجاز مطوَّل، دون إشراف قضائي أو ضمانات إجرائية أو مراعاة لاحتياجات الحماية الفردية. وظلت ظروف الاحتجاز في شتى أنحاء البلد مزرية وغير إنسانية، وكثيرا ما يسهم نقص الغذاء والماء والطاقة والتهوية والصرف الصحي في تفشي الأمراض، وفي بعض الحالات، في الوفاة.

32 - ولاحظت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة أن اللاجئين والمهاجرين في ليبيا يتعرضون بشكل روتيني لخطر الطرد التعسفي أو الجماعي من ليبيا، دون تقييم لحقوقهم الفردية، بما في ذلك الحصول على المساعدة القانونية للطعن في شرعية إعادتهم وظروفهم وأهليتهم للحصول على اللجوء. وقد طُرد بعضهم إلى أماكن قد يواجهون فيها الاضطهاد أو التعذيب أو سوء المعاملة أو غير ذلك من أشكال الضرر التي لا يمكن جبرها، في انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وإضافة إلى ذلك، غالبا ما تضع عمليات الطرد المهاجرين واللاجئين في أوضاع هشة للغاية، منها رحلات العودة الطويلة والمحفوفة بالمخاطر، حيث يُجبَر اللاجئون والمهاجرون على السفر على متن مركبات مكتظة عبر مناطق نائية من الصحراء الكبرى، دون تزويدهم بما يكفي من معدات السلامة والغذاء والماء، أو الرعاية الطبية.

33 - وبحسب تقديرات المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين، ففي الفترة الممتدة من 1 أيلول/سبتمبر 2023 إلى 10 آب/أغسطس 2024، طُرد أو أعيدَ ترحيل 980 5 مهاجرا ولاجئا من ليبيا، بينهم مهاجرون ولاجئون من مصر (73 في المائة) وتشاد (3,5 في المائة) وبنغلاديش (1 في المائة) والسودان (0,3 في المائة) والجمهورية العربية السورية (0,4 في المائة) وتشكلت نسبة 21,8 في المائة المتبقية من جنسيات هندية وأردنية وتونسية وجنسيات أخرى مجهولة. وفي حزيران/يونيه 2024، طردت الأجهزة الأمنية التابعة للجيش الوطني الليبي مئات المهاجرين عبر معبر التوم الحدودي إلى النيجر. وطُرد أيضا مئات المهاجرين من الكفرة إلى تشاد والسودان في حزيران/ يونيه وتموز/يوليه 2024. وبوجه عام، كانت عمليات الطرد في الفترة المشمولة بالتقرير (278 5) أقل بكثير مما كانت عليه في الفترة المشمولة بالتقرير السابق (695 15)، وقد يعزى ذلك إلى انخفاض في عمليات الطرد إلى السودان حيث استمر النزاع العنيف بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

(9) Displacement Tracking Matrix Libya Detention Centre Profile Generator, June 2024.

34 - ولا يزال وضع المهاجرين واللاجئين في المناطق الحدودية الغربية والجنوبية في ليبيا مزرياً بشكل خاص. وعلى الحدود الغربية مع تونس، استمر الإبلاغ عن طرد المهاجرين واعتراضهم وإعادتهم من تونس إلى ليبيا. ومنذ شهر حزيران/يونيه 2023، عندما بدأت عمليات الطرد، وحتى 10 آب/أغسطس 2024، اعترضت وزارة الداخلية الليبية ووزارة الدفاع الليبية وجهاز حرس الحدود الليبي وموظفو الجمارك وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية ما مجموعه 155 11 مهاجرا وشخصا في حاجة إلى حماية دولية على الحدود مع تونس. وخلال المحاولات التي بذلتها المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين لإجراء زيارة، أفاد كلٌ من وزارة الداخلية الليبية وجهاز حرس الحدود الليبي عن "استضافة" ما مجموعه 405 من المهاجرين والأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية دولية (385 من الذكور و 17 من الإناث و 3 أطفال) في مرفق احتجاز العسّة الواقع على مقربة من الحدود الليبية التونسية. وقد احتُجز جميع الأفراد في عنبرين رئيسيين يقعان على مسافة كيلومتر واحد من مقر جهاز حرس الحدود الليبي. وأفيدَ بأن الوضع في العنبرين يتسم بالاكتظاظ الشديد، وبالافتقار إلى النظافة الصحية والتهوية المناسبة، وانعدام الخصوصية، وانفصال الأسر، والتأخر في توفير المساعدة الطبية، ونقص الطعام المغذي، إلى جانب ورود تقارير تفيد عن ممارسة العنف وسوء المعاملة بشكل منهجي. ولم يكن لدى المهاجرين المحتجزين مسار محدد للإفراج عنهم.

35 - وفي مقابلات أجرتها البعثة ومفوضية حقوق الإنسان في مرفق احتجاز العسّة، روى محتجزون ذكور من أصول سورية وفلسطينية تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك الضرب بالقضبان المعدنية والأسلاك الكهربائية. وأفاد محتجَز سابق أنه عاين وفاة اثنين من المحتجزين: إذ قضى رجل سوداني حرقاً على يد أحد مسؤولي جهاز حرس الحدود الليبي القيِّم على العنابر التي يُحتجز فيها الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى، وتوفي محتجز آخر عندما أطلق عليه النار أحدُ حرس الحدود وأصابه في الرأس لأسباب غير معروفة. وأفاد عن حالتي الوفاة هاتين أشخاص آخرون احتُجزوا خلال الفترة نفسها في أواخر أيلول/سبتمبر 2023.

36 - وفي مرفقي الاحتجاز في بئر الغنم والعسّة، تحققت البعثة ومفوضية حقوق الإنسان من حالات تعذيب وسوء معاملة وقتل خارج نطاق القضاء واتجار بالبشر وسخرة وابتزاز وأشكال أخرى من الانتهاكات. كما تلقت البعثة ومفوضية حقوق الإنسان تقارير عن ارتكاب أعمال عنف جنسي وجنساني، لم يتسنّ التأكد من صحتها بشكل مستقل. وأفيد بأن المحتجزين الذين عانوا من درجات حرارة مرتفعة وافتقروا بشكل روتيني إلى الطعام والماء والصرف الصحي والرعاية الصحية، أجبرهم حراس السجن على دفع مبالغ متفاوتة مقابل إطلاق سراحهم، وفقًا لجنسيتهم وعوامل أخرى. وبغية إجبارهم على الدفع، تعرض العديد منهم لفترات مطولة من الاحتجاز التعسفي والحبس الانفرادي وأشكال أخرى من التعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك التهديد بالإعدام.

37 - وبحسب المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين، أبلغت وزارة الداخلية الليبية وجهاز حرس الحدود الليبي عن ازدياد عمليات الطرد من الجزائر إلى ليبيا بالقرب من غدامس، حيث اعتُرض 450 شخصا في الفترة من نيسان/أبريل إلى 10 آب/أغسطس 2024، ويُعتقد أنهم محتجزون في مراكز احتجاز رسمية ومرافق احتجاز غير رسمية لم يُسمح للأمم المتحدة بالوصول إليها. كما أبلغت الوزارة وجهاز حرس الحدود عن "استضافة" ما مجموعه 40 مهاجرا وشخصا في حاجة إلى الحماية الدولية في غدامس (30 ذكرا و 10 إناث).

38 - وحتى 10 آب/أغسطس 2024، أبلغت مفوضية شؤون اللاجئين عن وجود ما مجموعه 441 42 مواطنا سودانيا مسجلا في جميع أنحاء ليبيا، بينهم 276 23 شخصا أبلغوا عن فرارهم من السودان في 15 نيسان/أبريل 2023 أو بعد ذلك التاريخ. ودخل معظم السودانيين ورعايا الدول الثالثة

إلى ليبيا عبر الكفرة حيث باتت الموارد مستنفدة إلى حد كبير وحيث الوصول إلى الخدمات الأساسية محدود أصلا. وسلطت بعثة ميدانية مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وفريق الأمم المتحدة القطري أوفدت إلى الكفرة بقيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في تموز/يوليه 2024 الضوء على الاحتياجات الملحّة للمنطقة في مجالات الصحة العامة والمياه والصرف الصحي والمأوى. وكشفت دراسة للوضع التغذوي في الكفرة أُجريت في حزيران/يونيه 2024 شملت أكثر من 400 طفل دون سن الخامسة وأكثر من 400 امرأة حامل ومرضعة، عن معدل مرتفع لانتشار سوء التغذية، بما في ذلك معدل لسوء التغذية الحاد العام بلغ 33 في المائة، ومعدل لسوء التغذية الحاد الوخيم بلغ 15 في المائة[10] لدى الأطفال، ومعدل تقزُّم بلغ 30 في المائة ومعدل لانتشار سوء التغذية لدى النساء الحوامل والمرضعات بلغ 6 في المائة. وفي ما يتعلق بالحصول على التعليم، فإن وضع الأطفال السودانيين اللاجئين في الكفرة ينذر بالخطر، إذ إن نسبة 90 في المائة منهم خارج المدرسة. كما أن غرف الدراسة مكتظة، إذ تحوي الغرفة الواحدة ما معدله 47 تلميذا.

39 - وأبلغت اليونيسف عن زيادة ملحوظة في عدد الأطفال السودانيين اللاجئين وآبائهم أو مقدمي الرعاية لهم الذين يحصلون على الخدمات في مراكز بيتي في ليبيا، التي تقدم خدمات متعددة القطاعات تشمل حماية وتعليم الأطفال والأسر المحتاجة إلى الدعم. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نهاية تموز/يوليه 2024، سُجلت زيادة بنسبة 538 في المائة في عدد اللاجئين والمهاجرين السودانيين الملتمسين للدعم في مراكز بيتي مقارنةً بالنصف الثاني من عام 2023. وبدايةً، شهدت هذه المراكز ارتفاعًا في الطلب على الخدمات في الكفرة والمراكز المُدُنية، بما فيها طرابلس وبنغازي، في حين لوحظت زيادات أحدث عهدا في أجدابيا ومصراتة وسبها. وبحلول نهاية تموز/يوليه 2024، كان الأطفال من السودان يشكلون 40 في المائة من إجمالي المستفيدين من الدعم في جميع مراكز بيتي في ليبيا. وتسلط بيانات إدارة الحالة الضوء على الزيادة الكبيرة في عدد الأطفال الذين يتعرضون للإيذاء الجسدي والعاطفي إضافة إلى تعرضهم لحوادث مسببة للصدمة بينها التفجع والتشرد والانفصال. وكان معظم الأطفال يفتقرون إلى الوثائق والمعلومات عن كيفية الالتحاق بالمدارس والاستحصال على معونة مالية، ما زاد من العوائق التي تحول دون حصولهم على التعليم.

40 - وفي 5 حزيران/يونيه 2024، اعتُقل مئات من الرجال والنساء والأطفال من تشاد وإثيوبيا وإريتريا ونيجيريا والصومال وجنوب السودان والسودان لجأوا إلى موقع مؤقت في طرابلس في عملية اعتقال جماعي أفيدَ بأن سبعة أجهزة أمنية ليبية، بينها مديرية أمن جنزور، قامت بتنفيذها. وتشير تقارير إلى أنه جرى تدمير خيامهم وأن جهات أمنية أطلقت أعيرة نارية على الأشخاص الذين لاذوا بالفرار. وفُصل الرجال والنساء والأطفال عن أُسرهم. وأشارت تقارير لم يتسن التحقق من صحتها إلى حصول تحرش، بما في ذلك لمس النساء بشكل غير لائق. ونُقل الأشخاص الذين اعتُقلوا في حافلات إلى "مصنع التبغ" في المباني، حيث فُصل مجددا نحو 300 رجل وامرأة وطفل. وتشير تقارير إلى أن بعض الأشخاص نُقلوا إلى مركز احتجاز أبو سليم (نساء وأطفال)، في حين نُقل آخرون (معظمهم من الرجال) إلى مركز احتجاز عين زارة. ولا يزال وضعهم غير معروف حتى وقت إعداد هذا التقرير.

41 - وفي 20 أيار/مايو، أعلنت وزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية أن وزير الداخلية بالوكالة ووزير العمل اتفقا على مقترح لتيسير تسوية وضع العمال الوافدين في سوق العمل الليبية تمهيدا لإحالته إلى

(10) سوء التغذية الحاد العام هو معدل انتشار، أو نسبة، الأطفال الذين تراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 59 شهراً ضمن مجموعة سكانية معينة ممن يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم أو سوء التغذية الحاد المتوسط.

رئيس الوزراء للموافقة. وأثار إعلان آخر أُفيد بأنه صدر في حزيران/يونيه 2024 عن وزير العمل بشأن اعتماد "الكفالة" أو نظام الكفالة الخاصة للعمال الأجانب في ليبيا[11] تساؤلات بشأن مدى تقيّده بالتزامات البلد الدولية في مجال حقوق الإنسان. وينطوي اعتماد نظام الكفالة كإطار عمل لتسوية وضع العمال المهاجرين على مخاطر تعريضهم للانتهاكات والتجاوزات، بما في ذلك العمل القسري أو العمل من دون أجر، والابتزاز والاستلاب وتقييد حرية التنقل.

ثالثا - تدابير مكافحة تهريب الاتجار بالأشخاص قبالة السواحل الليبية وما يتصل بذلك من جهود

42 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت قوات أمن تابعة للدولة بمداهمات لمخيمات التهريب في جميع أنحاء البلاد. ونفّذ اللواء 444 عمليات في المنطقة الوسطى في بني وليد وفي أقصى غرب منطقة العجيلات. كما نفذ لواء طارق بن زياد وكتيبة سبل السلام التابعان للجيش الوطني الليبي عمليات ضد المهربين في منطقة الكفرة في الجنوب الشرقي ومنطقتي الشويرف وبراك الشاطئ في الجنوب الغربي في حزيران/يونيه 2024. وكان بعض الأفراد الذين أُنقذوا من مخيمات الاتجار بالبشر هذه احتُجزوا لأشهر وعانوا من الضرب والابتزاز من قبل المهربين. ونُقل الأفراد بعد إطلاق سراحهم من مرافق الاحتجاز غير الرسمية هذه إلى مراكز الاحتجاز الرسمية في الكفرة وسبها وبراك الشاطئ، حيث ظلوا تحت مراقبة وسيطرة صارمتين من قبل قوات الأمن.

43 - وواصلت الدول الأعضاء جهودها لمنع ومكافحة تهريب الأشخاص المهاجرين والاتجار بالأشخاص قبالة الساحل الليبي، تمشيًا مع قراري مجلس الأمن 2240 (2015) و 2652 (2022)، بسبل منها توفير الدعم المباشر للسلطات الليبية.

44 - وتشمل ولاية عملية إيريني المهمة الثانوية المتمثلة في المساهمة في تعطيل شبكات تهريب والاتجار بالبشر في منطقة العمليات المحددة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُفذت هذه المهمة بشكل رئيسي من الجو، ومعظمها في الجزء الغربي من منطقة العمليات، وفقا لعملية إيريني. وفي الفترة من 31 آب/أغسطس 2023 إلى 10 آب/أغسطس 2024، نُفذَ ما مجموعه 507 طلعات جوية (أكثر من 107 2 ساعات و 58 دقيقة طيران) في إطار العملية، نفذت منها 97 طلعة (أكثر من 449 ساعة و 29 دقيقة طيران) دعمًا لهذه المهمة.

45 - وقامت عملية إيريني بجمع وتخزين وتوزيع بيانات عن تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر قبالة سواحل ليبيا، بالتعاون مع سلطات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والوكالات التابعة للاتحاد الأوروبي، بما فيها وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) ووكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية (فرونتكس)،في جملة وكالات أخرى.

46 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الاتحاد الأوروبي وبلدان الأصل والعبور والمقصد بتجديد أو إقامة شراكات مع عدد من بلدان شمال أفريقيا، بينها ليبيا، بشأن إدارة الهجرة الدولية. وفي 28 و 29 كانون الثاني/يناير، أُجريت في سياق مؤتمر القمة الإيطالي - الأفريقي المعقود في روما مناقشات حول التعاون في مجال إدارة الهجرة. وفي 2 أيار/مايو 2024، اجتمع وزراء داخلية إيطاليا وتونس والجزائر وليبيا في روما لمناقشة زيادة التعاون في الحد من الهجرة غير النظامية. وسبق هذا الاجتماعَ

(11) انظر https://thearabweekly.com/libya-establish-foreign-worker-sponsorship-system.

مؤتمر قمة عُقد في 22 نيسان/أبريل في تونس العاصمة بين رئيسي تونس والجزائر ورئيس المجلس الرئاسي الليبي لتدشين آلية ثلاثية جديدة لمعالجة الأولويات المشتركة، بما فيها الهجرة. وفي البيان الرسمي الصادر في أعقاب مؤتمر القمة هذا، التزم القادة الثلاثة بتوحيد مواقف بلدانهم في التعامل مع البلدان المعنية بالهجرة غير النظامية في البحر الأبيض المتوسط وبلدان جنوب الصحراء الكبرى[12].

47 - وعلى صعيد آخر، صادق البرلمان الأوروبي في 10 نيسان/أبريل 2024 على "الميثاق الجديد للهجرة واللجوء" في تتويج لعملية بدأت عام 2015 عندما دخل أوروبا عددٌ غير مسبوق من المهاجرين واللاجئين بلغ 1,3 مليون مهاجر من شمال أفريقيا. ويشدد الميثاق على التنسيق مع بلدان شمال أفريقيا، بما فيها ليبيا، لا سيما فيما يتعلق بمنع المغادرة غير النظامية ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

48 - وفي 17 تموز/يوليه، عقدت حكومة الوحدة الوطنية منتدى الهجرة عبر المتوسط في طرابلس. وكان بين المشاركين رئيس تشاد؛ ورؤساء وزراء إيطاليا وتونس ومالطة؛ ونائب رئيس المفوضية الأوروبية لتعزيز طريقة عيشنا الأوروبية، إضافة إلى ممثلين من دول أخرى. وشدد كلٌ من قادة تشاد وإيطاليا وليبيا على ضرورة التصدي لدوافع الهجرة في البلدان الأصلية. ورحبت البعثة بالاجتماع باعتباره فرصة لليبيا للمضي نحو اعتماد نهج قائم على الحقوق في إدارة الهجرة.

رابعا - الدعم المقدم إلى ليبيا والجهود ذات الصلة الرامية إلى مكافحة تهريب الأشخاص والاتجار بهم

49 - واصل فريق الأمم المتحدة القُطري في ليبيا والبعثة تعاونهما في دعم جهود البلد الرامية إلى مكافحة تهريب الأشخاص والاتجار بهم من خلال عملهما ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المساعدة التقنية إلى ليبيا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

50 - وقدم المكتب التدريب والمعدات إلى السلطات الليبية المكلّفة بتفكيك الشبكات الإجرامية وحماية المهاجرين؛ وتولى تيسير التعاون في مسائل العدالة الجنائية بين ليبيا وبلدان المنشأ والعبور والمقصد للمهاجرين؛ وقدم الدعم لإنشاء مركز تنسيق للإنقاذ البحري وغرفة عمليات بحرية مشتركة للتصدي لكل أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان.

51 - وقدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة التقنية والعينية إلى ليبيا في مجال إدارة الحدود ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والبحث والإنقاذ في البحر والصحراء، وتحسين مسارات الهجرة النظامية. كما واصلت المنظمة إطلاقَ حملات توعية بالمخاطر التي تشكلها الهجرة غير النظامية على المهاجرين واللاجئين، وتقديمَ الدعم إلى المهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز الرسمية من خلال إجراءات التدخل الإنسانية والحماية، بما في ذلك توفير المواد غير الغذائية والاستشارات الطبية والإسعاف الأولي النفسي والتقييمات النفسية والاجتماعية. وقدمت المنظمة أيضا المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى المهاجرين واللاجئين عند إنزالهم بعد اعتراض سبيلهم في البحر.

(12) انظر https://allafrica.com/stories/202404230117.html.

52 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت المنظمة الدولية للهجرة العودة الإنسانية الطوعية لـ 946 11 مهاجرا (8429 رجلا و 2149 امرأة و 686 فتى و 682 فتاة)، كان 224 75 (43,73 في المائة) منهم محتجزين في مراكز احتجاز. وظلت العودة الإنسانية الطوعية تمثل خيارا منقذا لحياة الكثير من المهاجرين. وقُدم الدعم إلى جميع المهاجرين من خلال توفير تأشيرات للخروج، وفحوصات طبية وفحوصات الضعف اللازمة، وقُدِّمت لهم المساعدة قبل الركوب، ومساعدة لإعادة الإدماج لدى عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

53 - وفي الفترة من أيلول/سبتمبر 2023 إلى آب/أغسطس 2024، دعت مفوضية شؤون اللاجئين إلى إطلاق سراح 478 فردا يعانون من حالات ضعف شديد في مراكز الاحتجاز. ومن خلال الدعوة الهادفة، تمكنت المفوضية من إطلاق 253 شخصاً قد يكونون في حاجة إلى حماية دولية، في المناطق المُدُنية. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر 2023 إلى آب/أغسطس 2024، قامت المفوضية وشركاؤها المنفذون بـ 267 زيارة إلى مراكز احتجاز يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. وتفاوتت مستويات إمكانية وصول المفوضية من الوصول الكامل إلى الوصول الجزئي إلى عدم الوصول، وذلك تبعاً لإدارة مراكز الاحتجاز. ومُنحت المفوضية إمكانية الوصول الكامل إلى مراكز الاحتجاز في عين زارة وطريق السكة، ما سمح لها بالوصول إلى جميع الأشخاص الذين قد يحتاجون إلى حماية دولية وبجمع بياناتهم الحيوية. وتمكنت المفوضية من الوصول بشكل جزئي إلى مركزي الاحتجاز في طريق المطار وأبو سليم، حيث اقتصرت المساعدة على توفير المواد غير الغذائية والخدمات الصحية من خلال الشركاء. في حين لم تتمكن المفوضية من الوصول إلى مراكز الاحتجاز في شرق ليبيا.

54 - وفي أيلول/سبتمبر 2023، أطلقت مفوضية شؤون اللاجئين خدمة الاتصال الهاتفي داخل مراكز الاحتجاز التي يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، لتسهيل التواصل بين اللاجئين وطالبي اللجوء من الجنسيات التسعة التي يمكن للمفوضية أن تسجلها في ليبيا، وعائلاتهم في بلدانهم الأصلية لإبلاغهم بأماكن وجودهم وبأحوالهم. ويهدف المشروع إلى تحسين السلامة النفسية للمحتجزين وزيادة قدرتهم على التكيف، لا سيما بين أكثر الفئات ضعفاً ومَن عانوا من الاحتجاز فترات مطولة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد 143 لاجئاً وطالب لجوء من هذه الخدمة وتمكنوا من الاتصال بعائلاتهم في بلدانهم الأصلية.

55 - وفي إطار جهد كبير بُذل لتحسين إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب والحفاظ على ممارسات النظافة الصحية الأساسية، دعمت اليونيسف تركيب خزانات مياه ووزعت مستلزمات النظافة الصحية، ما حال تاليا من تفشي الأمراض المعدية داخل مراكز الاحتجاز. كما دعمت اليونيسف تركيب خزان مياه قابل للطّي في مركز احتجاز قنفودة وأضافت خمسة خزانات مياه في منشأة العسّة، ما زاد من سعة تخزين المياه بمقدار 000 20 لتر. وسلّمت اليونيسف خزاني مياه سعة 000 20 لتر لحرس الحدود الليبي في الكفرة بغية إلحاقهما بالعيادات المتنقلة عند نقاط الدخول ليستفيد منها 800 1 مهاجر. وإضافة إلى ذلك، وُزعت 000 3 من مستلزمات النظافة الصحية الأُسرية المصممة لتلبية احتياجات ما يصل إلى خمسة أفراد لمدة شهر واحد، استفاد منها نحو 000 15 مهاجر ولاجئ في الكفرة ومركز احتجاز أبو سليم ومنشأة العسّة التي يديرها حرس الحدود الليبي. كما قدمت اليونيسف مولّد كهرباء يعمل بالديزل لضمان استمرار توفير المياه المنقذة للحياة في واحد من أكثر مراكز الاحتجاز بعدا واكتظاظا في شرق البلاد، حيث تتعرض إمدادات المياه للانقطاع في كثير من الأحيان بسبب عدم وجود مصدر طاقة يُعتمد عليه لاستخراج المياه.

56 - ومنذ آب/أغسطس 2023، تمكنت اليونيسف وشركاؤها من خلال برامجها لحماية الطفل وتعليمه من الوصول إلى 389 20 من الأطفال المهاجرين واللاجئين ومقدمي الرعاية لهم من خلال التعليم وخدمات

حماية الطفل والدعم النفسي والاجتماعي في مجال الصحة النفسية على النطاق المجتمعي حتى نهاية تموز/يوليه 2024. وفي الفترة من آب/أغسطس 2023 إلى نهاية تموز/يوليه 2024، قدمت اليونيسف الدعم إلى أكثر من 3042 من الأطفال المهاجرين واللاجئين غير الملتحقين بالمدرسة من خلال مراكز بيتي حيث وفرت لهم إمكانية الحصول على التعليم الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك التدريب على المهارات الحياتية والالتحاق بصفوف تعويضية.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

57 - رغم انخفاض العدد الإجمالي للوافدين إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط من شمال أفريقيا منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ظلت طريق البحر المتوسط الوسطى تودي بالأرواح. حيث فقد عدد كبير جدا من الأشخاص حياتهم أو فُقدوا في البحر الأبيض المتوسط. وعليه، بات التوصل إلى اتفاق بشأن الإنزال يتسم بالموثوقية ويتيح القدرة على التنبؤ بحيث يشمل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، استنادا إلى مبدأي التضامن والمسؤولية المشتركة، أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ولا تزال الأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في وضع آلية إقليمية يمكن التنبؤ بقدراتها في مجال إنزال اللاجئين وتحقيق التضامن على ضفتي المتوسط.

58 - إن اللاجئين والمهاجرين معرضون بدرجة كبيرة لخطر سوء المعاملة قبل وأثناء وبعد عبورهم البحر الأبيض المتوسط. ويجب احترام حقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين، بمن فيهم النساء، وتوفير الحماية للأطفال والناجين من الاتجار بالأشخاص من العنف، ولا سيما العنف الجنسي، طوال رحلتهم. ولا بد من تقديم المساعدة السريعة والفعالة إلى جميع المهاجرين واللاجئين الذين يواجهون شدةً في عرض البحر، بما في ذلك من خلال تسيير دوريات بحرية كافية بقيادة الدولة ودعم عمليات البحث والإنقاذ التي تقوم بها السفن التجارية أو الإنسانية الخاصة، بما يسمح بإنزال سريع في ميناء آمن. إن عمليات البحث والإنقاذ حيوية لإنقاذ الأرواح في البحر ويجب عدم إعاقتها أو إثباط العزم على القيام بها.

59 - وإنني أحث جميع الأطراف المعنية على ألا تعيد إلى ليبيا الأشخاص الذين جرى اعتراضهم في البحر خارج المياه الإقليمية الليبية، إذ لا يمكن اعتبار ليبيا ميناءً آمناً للإنزال. وأنا أرحب بالجهود المبذولة لتحسين تنسيق الإنقاذ البحري وضمان تنفيذ العمليات بما يتفق تماماً مع مبادئ حقوق الإنسان.

60 - إن الاتجار بالأشخاص هو انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وإنني أهيب بجميع الدول الأعضاء أن تعزز التعاون لإنهاء إفلات المتاجرين بالأشخاص ومهربي المهاجرين من العقاب وتحسن فرص حصول الضحايا على الحماية والمساعدة والعدالة. وأحث ليبيا على اعتماد تشريعات لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين تنسجم مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

61 - ولا يزال وضع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا، وهم من أكثر الفئات ضعفاً، في غاية السوء. لذا، أهيب بالسلطات الليبية أن تعتمد إطارا قانونيا وسياسيا شاملا بشأن المهاجرين واللاجئين يتماشى مع التزامات البلد الدولية في مجال حقوق الإنسان. ويشمل ذلك إيجاد بدائل لاحتجاز الأطفال وضحايا الاتجار، وتوسيع مسارات الهجرة الآمنة والنظامية، وتسوية وضع العمالة المهاجرة من خلال خطط تدعم

حقوقهم وتنفيذ إدارة الحدود على نحو ممتثل للحقوق. وينبغي منح الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومراقبي حقوق الإنسان إمكانية الوصول دون عوائق إلى جميع المرافق التي يُحتجز فيها المهاجرون.

62 - وأكرر دعوتي إلى الإفراج عن المحتجزين احتجازا تعسفيا من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، سواء من قبل كيانات تابعة للدولة أو غير تابعة لها، واعتماد وسائل بديلة للاحتجاز تستند إلى حقوق الإنسان، ووضع حد لإخضاعهم للابتزاز والسخرة والتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة. وأحث جميع الكيانات المعنية على المضي في الإفراج الفوري عن أكثر الأشخاص ضعفاً، لا سيما النساء والأطفال، بحيث يتم إيواؤهم في مناطق حضرية بين المجتمعات المضيفة. وإنني أدين بشكل خاص احتجاز الأطفال لأسباب تتعلق بوضعهم القانوني أو وضع والديهم أو الأوصياء عليهم، فهو لا يصب أبدا في مصلحتهم الفضلى. ويجب توفير ترتيبات رعاية مجتمعية بديلة غير احتجازية تخدم المصالح الفضلى للأطفال.

63 - ولا بد من ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء والمساءلة والإنصاف بالنسبة إلى جميع ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك أوساط المهاجرين واللاجئين. وينبغي إجراء تحقيقات سريعة وشفافة في حوادث الاستخدام المفرط للقوة ضد المهاجرين واللاجئين وفي المعاملة المتهورة التي تؤدي إلى الوفاة والإصابة. ويجب تقديم مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ضد المهاجرين واللاجئين، سواء تعلق الأمر بجهات حكومية أو غير حكومية، إلى العدالة لضمان المساءلة.

64 - وأحث جميع الأطراف على التعاون الدولي لضمان استعادة رفات المهاجرين المتوفين وتحديد هويتهم ونقلهم بشكل آمن ودفنهم وإخطار عائلاتهم على نحوٍ آمن ومناسب. ويجب إتاحة إمكانية الوصول بشكل كامل إلى التحقيقات في المقابر الجماعية.

65 - ويجب إنهاء عمليات الطرد القسري والإعادة القسرية للمهاجرين وطالبي اللجوء من ليبيا وإليها. فطرد المهاجرين وطالبي اللجوء من دون مراعاة الأصول القانونية والضمانات الإجرائية يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

66 - إن الحصول على اللجوء حق أساسي من حقوق الإنسان. لذا، أهيب بجميع الأطراف أن تدعم هذا الحق على الدوام وأن تشمل من هم في حاجة إلى الحماية الدولية بما يستحقونه من حماية. وأشجع كذلك جميع الدول الأعضاء المهتمة على تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وإعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

67 - وأخيراً، أوصي بأن تقوم جميع الدول الأعضاء بتحسين وتنويع توفير مسارات آمنة ومنظمة ومنتظمة للقبول والإقامة على أساس المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان والتراحم والاعتبارات الإنسانية وغيرها من الاعتبارات. وبغية تشاطر تحمّل المسؤوليات مع ليبيا، ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يوفر مزيدا من فرص إعادة التوطين، فضلاً عن إتاحة إمكانية أكبر للوصول إلى الممرات الإنسانية وعمليات الإجلاء لجميع اللاجئين والمهاجرين الذين يعيشون أوضاعا هشة في ليبيا. وينبغي زيادة عدد التأشيرات الإنسانية وغيرها من المسارات الآمنة والنظامية للمهاجرين الذين يعيشون أوضاعا هشة، بغية تلبية احتياجات الحماية لمن هم خارج نطاق الحماية القانونية للقانون الدولي للاجئين، ولكن الذين يحق لهم مع ذلك الحصول على الحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما ينبغي للدول أن تنظر في بذل جهود من أجل تسوية أوضاع من هم في وضع غير نظامي.